

2023 / 147

واردات عدد
12 جويلية 2023
مجلس نواب الشعب مكتب الضغط المركزي

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

كتلة الخط الوطني السيادي

باردو في 12 - 07 - 2023

مقترح قانون يتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني

الفصل 1

الكيان الصهيوني: هو التسمية التي نطلقها على الكيان أو الجهاز المحتل والغاصب للأراضي الفلسطينية وللجولان ومزارع شبعا والذي يطلق على نفسه وتطلق عليه دول في المنتظم الأممي اسم إسرائيل .

يُقصد بالتطبيع إقامة علاقات طبيعية مباشرة أو غير مباشرة مع ما يسمى دوليا بإسرائيل وأجهزتها ومواطنيها ونسبته نحن الكيان الصهيوني .

الفصل 2

التطبيع جريمة يُعدّ مرتكبا لها كل من قام أو شارك أو حاول القيام بأحد الأفعال التالية:

-الاتجار والتعاقد والتعاون والتواصل بكل أنواعها التجارية والصناعية والحرفية والمهنية والخدمية والثقافية والعلمية والرياضية بمقابل أو بدونه بصفة عرضية أو متواترة وبشكل مباشر أو عبر وساطة من قبل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين من ذوي الجنسية التونسية مهما كان مقرّ إقامتهم مع كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين ينتمون للكيان الصهيوني أفرادا ومؤسسات حكومية وغير حكومية عمومية وخاصة،

-المشاركة بأي شكل من الأشكال في الأنشطة والفعاليات والتظاهرات والملتقيات والمعارض والمسابقات بأنواعها السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والفنية والرياضية التي تُقام على الاقليم الذي تحتلّه أو تتحكّم فيه سلطات الكيان الصهيوني .

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

كتلة الخط الوطني السيادي

مقترح قانون يتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني

باردو في 12-07-2023

الفصل 3

- يُعاقب مُرتكب جريمة التطبيع مع الكيان الصهيوني بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات وبغرامة تتراوح بين عشرة آلاف دينار ومائة ألف دينار.

- تُعتبر المحاولة في جريمة التطبيع مع الكيان الصهيوني مُوجبة لنفس العقوبة

الفصل 4

. يعد مشاركا في جريمة التطبيع مع الكيان الصهيوني وتنطبق عليه مقتضيات أحكام الفصل 32 من المجلة الجزائية كل من ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في المساعدة في ارتكاب الأفعال الواردة بالفصل 2 من هذا القانون.

الفصل 5

يختص وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس دون سواه بإثارة الدعوى العمومية وممارستها في الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون.

لوكلاء الجمهورية لدى بقية المحاكم الابتدائية الاذن بالقيام بالأبحاث الأولية المتأكدة لقصد مُعينة الجرائم وجمع أدلتها والكشف عن مرتكبيها ويتولون الإعلانات الاختيارية والشكايات والمحاضر والتصاريح المُحرّرة بشأنها ويستنطقون ذي الشبهة بصفة إجمالية بمجرد مُثوله

2023 / 14 .

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

كتلة الخط الوطني السيادي

باردو في 12 - 07 - 2023

مقترح قانون يتعلق بتجريم التطبيع مع الكبان الصهيوني

أمامهم ويأذنون بوضعه على ذمة وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية بتونس مع التقارير والمحاضر والأشياء المحجوزة لكشف الحقيقة.

الفصل 6

تختص المحكمة الابتدائية بتونس دون سواها من المحاكم العدلية والعسكرية بالنظر في الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون.

الفصل 7

يسقط التتبع في الجرائم المنصوص عليها بهذا القانون بمرور خمس سنوات من تاريخ ارتكابها. ويسقط العقاب المحكوم به بمقتضى هذا القانون بعد مضي عشرة أعوام من تاريخ صدور الحكم.

واردات عدد
12 جويلية 2023
مجلس نواب الشعب مكتب النسخ المركزي

2023 / 14 .

2023 / 147

الرقم عدد
12 جويئة 2023
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

كتلة الخط الوطني السيادي

باردو في 17-07-2023

مقترح قانون يتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني

شرح الأسباب

الديباجة : أثبتت الوقائع المتواترة في تاريخ تونس الحديث أن معاداة التطبيع مع الكيان الصهيوني بكل أشكاله ومجالاته تشكل قيمة راسخة في الوجدان التونسي، منذ أيام الزعيم الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي تشهد سيرته - وهو الأب الروحي للمشروع الوطني - أن معاداة الصهيونية هي الوجه الآخر لمقاومة الاستعمار والتبعية والتخلف. كما ترسخت هذه القناعة لدى الأغلبية الساحقة من التونسيين على امتداد العقود الثمانية الماضية. أي منذ قيام الكيان الصهيوني الغاصب على أرض فلسطين التاريخية. وتشريد شعبيها، ثم تورطه في أكثر من مناسبة في الاعتداء المباشر على أرض تونس وأرواح أبنائها، وعليه فإن سن مجلس نواب الشعب تشريعا يجرم كل أشكال التطبيع مع هذا الكيان يشكل استجابة ضرورية لمطلب يكاد يجمع عليه كل التونسيين .

وفي هذا السياق يمكن عرض الأسباب التالية لتبرير طرح مقترح قانون لتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني .

1-سبب دستوري

حيث يقر دستور تونس الذي استفتي عليه الشعب التونسي يوم 25 جويلية 2022 روحا ونصا، وخاصة في مستوى التوطئة ، التزام تونس بمعاداة كل أشكال العنصرية والتمييز على أساس الجنس أو اللون أو الدين. وحيث أن الجمعية العامة للأمم المتحدة أكدت في قرارها عدد 3379 الصادر بتاريخ 10 نوفمبر 1975 أن الصهيونية شكل من أشكال العنصرية وطالب جميع دول العالم بمقاومة الأيديولوجية الصهيونية التي تشكل حسب القرار خطرا على الأمن والسلم العالميين.

إن الصهيونية التي نقترح اليوم سن قانون يجرم التطبيع معها هي نفسها العنصرية التي يلتزم الدستور التونسي بمعاداتها .

2-أسباب ميثاقية:

باردو في 12-07-2023

مقترح قانون يتعلق بتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني

انطلاقاً من التزام تونس بميثاق جامعة الدول العربية واتفاقية الدفاع العربي المشترك، يجب اعتبار الكيان الصهيوني كياناً معادياً لكل الدول العربية لا بد من تجريم التطبيع معه بغض النظر عن انخراط بعض هذه الدول وبدرجات متفاوتة في التطبيع.

3-أسباب سياسية:

إجماع الأغلبية الساحقة من الرأي العام الوطني والقوى السياسية والمنظمات الاجتماعية وهيئات المجتمع المدني على معاداة الصهيونية ورفض التطبيع معها. وقد ساهم التونسيون في محطات تاريخية متعددة في دفع ضربة الدم في مواجهة هذا الكيان الغاصب، مثل مساهمة التونسيين في حرب 1948 وارسال فيالق من الجيش التونسي للمساهمة في صد العدوان خلال حرب 1967، إلى جانب مساهمات فردية من التونسيين في مقاومة الاحتلال الصهيوني ..

إقدام الكيان الصهيوني بجيشه واستخباراته على الاعتداء -في محطات عديدة- على سيادة الدولة التونسية واستهداف أرواح أبنائها (العدوان على حمام الشط الذي ارتقى جراهه عشرات الشهداء وسقط ضحيته عديد الجرحى من التونسيين والفلسطينيين - اغتيال خليل الوزير أبو جهاد في منزله على الأرض التونسية -اغتيال المهندس التونسي محمد الزواري داخل الأراضي التونسية

كل هذه الأسباب تضاف إلى حرص نواب الشعب على أن يكون مجلسنا متناغماً مع موقف الشعب التونسي الذي اختزله السيد رئيس الجمهورية بمقولة "التطبيع مع الكيان الصهيوني خيانة عظيمة".

إن تجريم التطبيع هو الموقف الطبيعي الذي يجب أن يقره مجلس نواب الشعب بما هو المعبر الحقيقي عن وجدان التونسيات والتونسيين الذين يعتبرون العدوان على فلسطين هو عدوان على تونس وأن الأمن القومي العربي واحد لا يتجزأ.

2023/14

الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

كتلة الخط الوطني السيادي

باردو في 12-07-2023

مقترح قانون لتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني

الامضاء	ب ت و	الاسم واللقب	ع/ر
	05638935	بومديانة بومديانة	1
	00879944	عبد الرزاق بوحلاف	2
	05780243	عبد السلام الحدوي	3
	00982556	هلا بوزوزية	4
	02242413	رشاد لايشي	5
	08994984	تحر سعيان	6
	07514659	محمي السالمي	7
	02295289	بن يمينه العاصمي	8
	08032065	ياسر قراري	9
	03570930	مسعود قراري	10
	0480982	عبد الرحمن غنوشي	11
	03399984	يوسف بن حشم	12
	03398453	تاهر بن منصور	13
	08146441	تحر تامة	14
	03368700	حاصر المزور	15

2023/14

واردات عدد

12 جريدة 2023

مجلس نواب الشعب

مكتب الشبكات المركزي